تونس تصدر ثورة ولا تستورد انقلاباً

خالد الطراولي

لعل الأيام ستذكر أن تلك البلاد الصغيرة المرتمية في أحضان التاريخ حينا والجغرافيا حينا آخر، ستلج التاريخ حتما من بوابتين: بوابة اندلاع أول ثورة بعد انقضاء عهد الثورات ويأس الناس منها، وبوابة الوفاق المجتمعي ممثلا في تحقيق مصالحة وطنية عبر إنجاز تاريخي يتمثل في دستور جديد حمته الأغلبية من كل طوائف المجتمع.

لقاء التاريخ والجغرافيا

تونس الأمس استبداد وفساد ودولة أمنية عاثت في الأرض فسادا، سقط الرأس واندلعت ثورة كُتب لها أن تكون عاصفة تجاوزت الحدود وأربكت الأجندات، ورسمت على الأرض نشيد الحرية وكرامة الإنسان «إذا الشعب يوما أراد الحياة فلا بد أن يستجيب القدر».

تونس اليوم لقاء بين التاريخ والجغرافيا، لقاء بين الأضداد، وأحلام ترسم مخيلتها على أرض ما زالت تحمل -ولا شك- ذرات من رمال متحركة. قصة تونس الثورة والدولة هي قصة عبور بين الأشواك والورود، بين صفائح من حديد حار ومياه عذبة تنساب، هي قصة الأمل يختمر في زجاجة صغيرة حبلى بالمفاجآت.

إن ثقافة قوم وميولهم ومواقفهم يحددها بعدٌ تاريخي حاسم ومساحة من الجغرافيا، فيتأسس لدى القوم تجانس يشكل مسار فعل وتفاعل ويبني شكل المجتمع وينحت علاقاته.

لقد كانت تونس -ولا شك- ملتقى الحضارات، وكانت نقطة جغرافيا مميزة، فتعاقبت عليها الأجناس والأفراد والجماعات لتشكل مع التاريخ صفة مميزة للشعب التونسي أنه شعب مسالم غارق في هويته يتطلع إلى الآخر ويتعارف معه في صيغ وفاقية لا تنزوي ولا تندثر، التونسي عربي مسلم بالفطرة والتاريخ ومنفتح على الآخر وذلك نصيب الجغرافيا في تشكله.

المحطة الحاسمة

إن كتابة الدستور الجديد تمثل -ولا شك- محطة مهمة في القطيعة مع عهد الاستبداد والفساد، وتمثل تطورا ملحوظا وحاسما مع دستور الجمهورية الأولى الذي كان دستور فرد بأقلام الجماعة، كان بورقيبة رجل تلك المرحلة وزعيمها، فرسم دستورا حمل جديدا حداثيا ودفعا ملموسا في مستوى البعدين التعليمي والصحي، ولكنه لم يمنع سقوط الدولة البورقيبية في مستنقعات التفرد والاستبداد السياسي، فكانت دولة الرئيس مدى الحياة ودولة المعارضة المعدومة والحريات المقموعة.

كانت هذه البوابة مفتاح شر للعهد الذي تلاه، فغيّر الرئيس الثاني تحويرا إضافيا ومتكررا للدستور حسب مقاسه ومصالحه ومصالح أسرته، فتتالت التنقيحات حتى أصبح الدستور عند البعض قطعة جبن متقوبة ومقضومة من كل أطرافها.

إن الدستور الجديد لا يحمل ورديته الكاملة وتميزه في مضمونه، فهو دستور وفاقي وغلبت في بعض مراحله الترضيات والإسقاطات، وحمل -ولا شك- نقائص وتناقضات، ولكن تميزه كان خارج إطار المضمون بما مثله من اجتماع وتوافق بين الأضداد.

كان الدستور محطة حاسمة في مسار انطلق من حوار وطني أطلقته رباعية من المنظمات، كان على رأسها الاتحاد العام التونسي للشغل -وهو أكبر النقابات التونسية تاريخا وحاضرا- فكانت محطة الدستور حلقة من مسارات ثلاثة تتلازم: استقالة الحكومة وتعيين حكومة جديدة، وإطلاق لجنة الانتخابات بما تعنيه من آليات وتحضير، وتحديد المواعيد الانتخابية القادمة.

إن الفرحة والابتهاج اللذين أعقبا إعلان ختم الدستور الجديد والمصادقة عليه، مفهومة ومقبولة لدى النخبة ولدى العامة، فقد طال المخاض ومرت التجربة بمحطات مأساوية في بعضها، حيث تخللتها أول اغتيالات سياسية تشهدها الأرض التونسية، وشهد المجلس التأسيسي أحوالا تتراوح في بعضها بين «السرك» وبين المناورات السياسية، فاكتشف الشعب التونسي -وعلى المباشر- صورا هزلية عند البعض من نوابه ولمس عن قرب سقوط البعض في مستنقعات الانقلابات الناعمة.

تأثير التجربة المصرية

لعلنا لن نتفاجأ حين نقرر أن التجربة المصرية كانت درسا للخارج أكثر من الداخل، وأن التطورات المأسوية لها كانت في أعلى عناوين كراسات السياسيين في تونس.

كان الانقلاب المصري على الشرعية أملا عند البعض وكابوسا عند البعض الآخر، كان سحب البساط من الإخوان في مصر وإسقاط حكومتهم رجاء البعض من المعارضة التونسية، التي عملت جاهدة على تكرار التجربة المصرية في تونس وإسقاط دولة حركة النهضة والقفز لاحقا إلى مرتبة تسيير البلاد.

كانت هناك قناعة عند بعض الأطراف بأن الصندوق لا يضمن وصولهم إلى سدة الحكم ولا بد من تجاوز هذه العقبة ولو على بساط من الجروح والدموع، ولو بعيدا عن الحلم الديمقراطي وكرامة المواطن.

سقطت أطراف من اليسار والليبراليين في هذا الفخ، وانقلبوا على مبادئهم وثوابتهم الأيديولوجية وتنادوا همسا إلى انقلاب على الشرعية، ولكن الصدى اندثر في صحراء التيه، حيث غاب الجيش عن المعادلة وبقي الشعب على الحياد ولعل الأجندات الخارجية رسمت طريقا آخر للحل.

كانت التجربة المصرية أيضا كابوسا عند حركة النهضة، التي تنتمي إلى منظومة الإخوان، سقط الأصل فيجب حماية الفرع، اعتنقت النهضة منهجا آخر لتفادي السقوط وارتياد السجون والمنافي من جديد، كانت سياسات التنازل منهجية الإنقاذ.

تنازلت حركة النهضة فصادقت على مراحل الحوار الوطني بعد أن نبذته، واعتبرت حزب نداء تونس حزبا محترما بعد أن اعتبرته مجمعا للتجمعيين القدامى أزلام النظام السابق، رضيت باستقالة حكومة شرعية وتعيين حكومة كفاءات، فتخلت عن الحكومة دون أن تتخلى حقيقة عن الحكم كما صرح رئيسها الشيخ راشد الغنوشي. مسلسل طويل من التنازلات والترضيات في البعض من فصول الدستور حتى أن أحد فصوله تأسس ترضية لخصومة وقعت بين نائب نهضاوي ونائب يساري على خلفية التكفير.

نهاية الجولة الأولى

لعلها واقعية عند البعض، ولعلها هزيمة وفشل عند البعض الآخر، ولكنها في نهاية المطاف أنقذت تونس وقتيا ومرحليا من السقوط في جحيم الحروب والمآسي والتشبه بالحالة المصرية الحزينة، ولكن ماذا بعد؟

إن تونس قد صدرت فعلا ثورة وأحبطت محاولات انقلابات ناعمة، قد لا تستورد تونس اليوم انقلابا، لكن من الضامن ألا تستورده غدا؟ وكيف؟ تساؤل يقض مضاجع الكثيرين لأن فرحة المصادقة على الدستور لا تلغي التوجسات والمخاوف، لا تنحّي إمكانات الزيغ والانحراف.

إن فرضيات السلام الأهلي والأمن والأمان والاستقرار لا تحمل خيوطها كلها الشعب التونسي أو الخيرين من أبنائه، ولكن الأجندات متنوعة ومتعددة.

من يضمن أن مرحلة الحكومة الجديدة لا تطول ويصبح المؤقت مستديما؟ لقد مثل وصول حكومة الكفاءات جزءا من المسارات المتفق عليها والتي حددت مهمتها الأولية الوصول بالبلاد إلى تنظيم انتخابات ديمقراطية نزيهة وشفافة.

من يضمن أن الاستقرار الحالي الهش لا يهتز على أصوات اغتيالات أو انفلات أمني جديد أو فتنة اجتماعية أو انتفاضة خبز وعيش جديدة؟ من يضمن أن أزلام النظام السابق وفلوله لا يعودون من جديد وقد بدت بوادر ظهورهم الجريء تتوالى، زيادة على أن منظومة الاستبداد والفساد لم تسقط وتندثر كما سقط رأسها؟

كل ذلك يجعل إمكانية الانقلاب الناعم لم تتلاش نهائيا وتبقى إحدى الفرضيات المزعومة خاصة أن القرار التونسي الوطني ليس المحدد الوحيد في هذا المجال.

هل انتهى النموذج إلى نهاية صياغته، صياغة جديدة تجمع بين الأضداد والمختلفين إيديولوجيا في توافق ثقافي ومجتمعي: بين علمانيين وإسلاميين، بين حداثيين وأصوليين؟ هل هي الرسالة الجديدة للعالم العربي والإسلامي والدولي على أن الاختلاف ليس نقمة، ولكنه رحمة في السياسة وحكم البلاد؟

إنها الفرادة التونسية ولا شك، ولكنها فرادة جلبت معها تخلي أصحاب القبعة عن قبعتهم وأصحاب العمامة عن عمامتهم ليصبح اللقاء خارج لعبة الأيديولوجيا أو هكذا يظهر للعيان.

ولكن، هل حقيقة اختفت الأيديولوجيا في التجربة التونسية فتميزت عن التجربة المصرية ولم تستورد انقلابا؟ أم أن الأيديولوجيا كانت حاضرة ولا تزال تسيّر المشهد ولو من وراء مناورات السياسة ودهاء السياسيين ولكن بجبة الناسك الزاهد أو المصلحي الانتهازي من أجل عودة النظام المخلوع بوعي أو بغير وعي؟

عن «الجزيرة نت»

ويكيليكس.. الجفاف وسوريا

توماس فريدمان

في سبعينات القرن الماضي، حصلت على شهادتي البكالوريوس والماجستير في دراسات الشرق الأوسط الحديثة، وأستطيع أن أؤكد أنه لم يحدث في أي وقت من الأوقات أن صادفت قضايا مناخية أو بيئية في المناهج التي كنت أدرسها. أما اليوم، فلا يمكن للمرء أن يفهم الانتفاضات التي تشتعل في المنطقة العربية أو حتى الحلول التي يعرضونها للخروج من مشكلاتهم من دون أن يأخذ الضغوط البيئية والمناخية والسكانية في الاعتبار.

خلال الفترة الماضية، كنت ضيفا في أحد الأفلام الوثائقية التي تعدها إحدى قنوات شبكة «شوتايم» والذي سيجري عرضه في أبريل المقبل. وخلال ذلك الفيلم، كنت أعرض تحليلا يربط بين الجفاف الذي حدث في سوريا خلال الأعوام الماضية والثورة التي اشتعلت هناك في عام 2011. لكن باحثينا حصلوا بالصدفة على إحدى البرقيات المسربة على موقع ويكيليكس وتبشر المعلومات الواردة فيها على نحو مدهش كيف أن الضغوط البيئية ستؤدي إلى إشعال الثورة في سوريا. وقد أرسلت السفارة الأميركية في دمشق تلك البرقية إلى وزارة الخارجية الأميركية في الثامن من نوفمبر عام 2008. وتعرض البرقية تفاصيل تشير إلى أنه في ظل الجفاف المدمر الذي أصاب سوريا من عام 2006 وحتى عام 2010، كان عبد الله بن يحيى، ممثل منظمة الأغذية والزراعة في سوريا، يسعى لطلب المساعدة من الأمم المتحدة وكذلك رغب في أن تشارك الولايات المتحدة في مساعدة سوريا على مواجهة تلك الموجة من الجفاف.

وإليكم بعض السطور المهمة التي وردت في تلك البرقية:

«أطلق مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية استغاثة في التاسع والعشرين من سبتمبر يطلب فيها توفير 20.23 مليون دولار لمساعدة ما يُقدر بمليون نسمة من السوريين الذين تأثروا بشدة بموجة الجفاف التي ضربت البلاد والتي وصفتها الأمم المتحدة بأنها الأسوأ خلال الأربعة عقود الماضية».

«يقترح يحيى أن تُستخدم الأموال - التي سيجري تجميعها بعد الاستغاثة - في توفير البذور والمساعدة الفنية لـ15 ألفا من صغار المزارعين في شمال شرقي سوريا في محاولة للحفاظ على النسيج الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الزراعي الريفي في تلك المنطقة. ويتنبأ يحيى أنه إذا فشلت جهود منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، فستحدث هجرة جماعية من مناطق شمال شرقي سوريا، وهو ما يمكن أن يزيد الضغوط الاقتصادية والاجتماعية الموجودة بالفعل ويقوض الاستقرار في البلاد».

«لا يعتقد يحيى أن حكومة بشار الأسد ستترك أي مواطن سوري يموت جوعا. لكن يحيى أخبرنا أن وزير الزراعة السوري أقر علنا أن التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن الجفاف «تفوق قدرات البلاد على التعامل معها». ويقول يحيى إن ما تحاول الأمم المتحدة مكافحته - من خلال الاستغاثة التي أطلقتها - هو «الانهيار الاجتماعي» المحتمل الذي سيصاحب تآكل النشاط الزراعي في المناطق الريفية السورية، حيث إن هذا الانهيار الاجتماعي سوف يؤدي إلى انعدام الاستقرار السياسي».

«ويتوقع يحيى أنه من دون توفير المساعدة المباشرة، سيجد غالبية المزارعين الصغار - البالغ عددهم 15.000 نسمة - أنفسهم مجبرين على الرحيل عن محافظة الحسكة باتجاه المدن الكبرى في غرب سوريا، مضيفا أنهم سيخلفون وراءهم 100 ألف نسمة - من النساء والأطفال وكبار السن والعاجزين - يعيشون في فقر مدقع. ويحذر يحيى أنه من المحتمل أن يزيد معدل التسرب من المدارس، حيث سيسعى الأطفال المتسربون للبحث عن مصدر رزق لإعالة الأسر التي سيتركها المزارعون وراءهم. كما أن هجرة 15.000 من العاملين غير المدربين ستزيد الضغوط الاجتماعية والاقتصادية الموجودة بالفعل في المدن السورية الكبرى. ويشرح يحيى تلك النقطة بقوله إن النظام المثقل بأعباء عدد ضخم من اللاجئين العراقيين لن يكون بمقدوره استيعاب طوفان آخر من المشردين، لا سيما في هذا الوقت الذي يشهد ارتفاعا متزايدا في تكاليف المعيشة، وعدم رضا متزايدا بين صفوف الطبقة المتوسطة، بالإضافة إلى ضعف ملحوظ في النسيج الاجتماعي والمؤسسات الأمنية، وهو الأمر الذي بدأ السوريون يلاحظونه ويعتمدون عليه في بعض الأحيان».

لقد كانت تنبؤات يحيى صائبة في هذا الشأن. فبحلول عام 2010، أجبر ما يقرب من مليون مزارع وراع سوري وعائلاتهم على ترك أراضيهم والهجرة إلى البلدات المزدحمة بالسكان بالفعل التي تفتقر إلى الكثير من الخدمات. وقد انضم هؤلاء المتضررون بسبب التغيرات المناخية إلى ما يقرب من مليون لاجئ حرب من العراق، وفشل نظام الأسد في توفير المساعدة الفاعلة لهم. ولذلك، عندما اندلعت شرارة الثورات العربية في تونس ومصر، انطلق دعاة الديمقراطية في سوريا ليحذوا حذو المصريين والتونسيين، ووجدوا استجابة كبيرة من كثير من أولئك الذين شردهم الجفاف.

غير أنه في المقابل ينبغي أن نضع الحقائق التالية نصب أعيننا: أولا، نقل موقع «تايمز أوف إسرائيل» الإخباري في التاسع من مايو الماضي عن الجغرافي الإسرائيلي أرنون سوفر أنه لاحظ أن عدد سكان الشرق الأوسط قد تضاعف مرتين خلال الستين عاما الماضية، مشيرا إلى أنه «لا يوجد مثال مشابه لذلك في أي مكان على وجه الأرض».

ثانيا، نشرت مجلة علم المناخ الدولية دراسة في شهر مارس الماضي بعنوان «التغيرات في درجات الحرارة الشديدة وتأثيرها على هطول الأمطار في المنطقة العربية». وتشير تلك الدراسة إلى أن «اتجاهات الاحترار الثابتة منذ منتصف القرن العشرين في المنطقة»، تظهر آثارها في «زيادة عدد الليالي الحارة وقلة عدد الأيام والليالي الباردة».

ثالثا، لم تستطع السلطات التعامل مع موجة الجفاف عندما كانت هناك حكومة سورية. فما بالنا إذا ضربت موجة جديدة من الجفاف الأراضي السورية في الوقت الحالي حيث دمرت الحرب الأهلية معظم البنية التحتية في البلاد.

رابعا وأخيرا، يتساءل جو روم، مؤسس موقع ClimateProgress.org، «من الذي سيمد يد المساعدة في المستقبل لدولة مثل سوريا عندما تدمرها موجة الجفاف التالية، بينما نعيش في عالم يظهر فيه كل فرد كما لو كان يتعامل مع الإعصار ساندي»، الذي كبد الولايات المتحدة 60 مليار دولار للتخلص من آثاره؟

لذلك، ما يمكنني قوله لكل تنظيم يحارب بالوكالة في سوريا، هو أنك تحارب من أجل السيطرة على منطقة من المحتمل أن تشهد كارثة إنسانية وبيئية في المستقبل. إنك تحتاج إلى العمل مع الآخر من أجل إعادة بناء المرونة السياسية للدولة السورية، وكذلك تشجيع القواسم المشتركة بين مكونات الشعب السوري، وليس العمل على تدمير سوريا. إنني أتمنى أن ما أقوله سيلقى آذانا صاغية.

عن «الشرق الأوسط» اللندنية

الخارج يُحيي الطوائف اللبنانية ثم يُميتها

حازم صاغية

لا تصير الطائفة اللبنانية وحدة وقوة سياسية ناجزة من دون اكتسابها «سياسة خارجية» تتميز بها عن سواها. فإلى الذراع العسكرية، والحد الأدنى من رواية إيديولوجية «حديثة»، يُسبَغ على التكون السياسي للطوائف ما يمكن أن يُسمى ديبلوماسية الوضاعة أو بروتوكول التبعية والالتحاق.

وهذه الأخيرة ليست مجرد عنصر عَرَضي في قوة الطوائف، بل شرط شارط لتلك القوة. فهي، فضلاً عن توفيرها التسليح والتدريب، وأحياناً التمويل السخي، تتيح للطائفة الصغيرة أن تكبر حجمها وتكثر أهميتها تبعاً لعلاقتها بدولة كبيرة. وفي وسع تلك «السياسة الخارجية» أن تظهر «القضية» التي تقاتل الطائفةُ دفاعاً عنها قضيةَ عامة، شاملة، إن لم يكن متعالية، وفي الآن نفسه شاناً استراتيجياً خطيراً عابراً للحدود، يضيف شيئاً من المهابة على الضآلة التي تسم كل طائفة محلية.

هكذا يُرتهن صعود الطائفة، بوصفها وحدة سياسية فاعلة، بهذه «السياسة الخارجية». فالتبعية لإيران، وجزئياً لسورية حتى 2011، كانت جزءاً تكوينياً من سيرة «حزب الله»، ومن نموه وتضخم دوره، كتنظيم راديكالي للطائفة الشيعية في لبنان.

لكن هذه العلاقة تنطوي على طورين متلاحقين ومتضاربي الأثر، ويبدو اليوم أننا دخلنا طور الغرم التالي على طور الغنم. ذاك أن السيد الخارجي له أيضاً، وبطبيعة الحال، طلباته التي قد تعجز الطائفة المحلية، وهي تعريفاً محدودة القدرة، عن تلبيتها كلها. وبديهيّ، والحال على ما هي عليه، أن الطرف الخارجي لم يسمن حليفه الداخلي إلا لكي يطالبه بمطالب مُسمنة تليق بالأكلاف التي بُذلت لأجله.

وربما كان «حزب الله»، وهو يوسع انخراطه في الحرب السورية التي هي جزئياً حرب إيران في سورية، يدخل اليوم طوره الثاني، طور تسديد الديون التي وفرتها له «سياسته الخارجية» وما لازمها من تحالفات. وغني عن القول إن حرباً في سورية أكبر كثيراً من إمكانات حزب لبناني، كما أن الانتصارات اللفظية غير المرئية على إسرائيل «التي ننتصر جميعاً عليها!» أصعب تسويقاً بلا قياس حين يتعلق الأمر بسورية المرئية جداً.

فإذا انطوى طور الغنم على توسع في فرص العمل والخدمات لقاعدة الحزب، وعلى تصاعد في نبرة اعتداده، فضلاً عن تعميمه الثابت روايته الانتصارية، حمل طور الغرم المآسي، لا لحزب الطائفة وحده، بل للطائفة التي انجرت، لهذا السبب أو ذاك، وراءه، وللوطن كله من ورائها. هكذا ينقلب الاحتفال حزناً على ضحايا بريئة يحصدها الإرهاب المجرم، أو يتهدد بحصدها، كما يتصاحب ذلك مع مغادرة الخائفين هذه المنطقة إلى واحدة أكثر أمناً، ولو في جوار عدو سابق، فيما تُباع البيوت المملوكة في المناطق الأقل أمناً، وتصاب التجارة والأعمال وفرص العمل بكساد قاتل.

ووراءنا تجربة المسيحيين اللبنانيين في أوائل الثمانينات، حين ترافق صعود أكثر قياداتهم راديكالية، وصولاً إلى انتخاب بشير الجميل رئيساً للجمهورية، مع تعاظم الدور الإسرائيلي الذي اندفع، في 1982، إلى الغزو والاجتياح. لكن طور الغرم سريعاً ما أطل برأسه انهياراً في «حرب الجبل» وطرداً للسلطة المركزية من بيروت والضاحية الجنوبية، وإسقاطاً لاتفاق 17 أيار، وهجرة مفتوحة على مصراعيها. لقد ذهب التورط بعيداً، مُرتباً من الديون ما لا تستطيع طائفة محلية صغيرة سداده.

وهناك تجربة سابقة عليها، أصغر حجماً وأضعف أثراً وأقل كلفة، تورطت فيها الطائفة السنية مع الناصرية المصرية - السورية أواخر الخمسينات، ثم مع المقاومة الفلسطينية في الستينات وأوائل السبعينات. لكن الناصرية منحت الزعامة السنية للرئيس الماروني فؤاد شهاب، قبل أن تمنحها الثورة الفلسطينية للزعيم الدرزي كمال جنبلاط.

وهي تجارب وعبر من المؤلم أن «حزب الله» لم يعتبر بها.

عن «الحياة» اللندنية